

كلمة
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها
السيد / إبراهيم فيصل الدعي
سكرتير ثالث

أمام
اللجنة الأولى
(نزع السلاح و الامن الدولي)
الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة

المناقشة العامة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الاثنين، 10 أكتوبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أود في البداية أن أتقدم لسعادتكم وبقية أعضاء المكتب بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى وإدارتها للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، متمنين ومؤكدين بأن خبرتكم ستسهم بالإيجاب في إنجاز أعمال اللجنة، كما أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة المندوب الدائم لهولندا على دوره البارز في قيادة أعمال اللجنة في الدورة السابقة والتي امتازت بالنجاح.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا بالإنابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك للبيان الذي ألقاه وفد تونس بالإنابة عن المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الدائمة والثابتة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي وذلك إنطلاقاً من استراتيجيتها القائمة على احترام الاتفاقيات الدولية ولاسيما المتعلقة بنزع السلاح والأمن والسلم الدوليين، والتي تأتي إتساقاً مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ورسائلها الهادفة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والتي لم تتغير في ظل وجود واستمرار انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي يكفي استخدام الحد الأدنى منها بزوال كافة مظاهر الحياة على كوكب الأرض.

وقد قامت دولة الكويت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) ، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية (CWC) ، والاتفاقية الخاصة بحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية البيولوجية والتكسينية السامة وتدميرها (BWC) ، بالإضافة الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBC) ، وكذلك اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي .

ونؤكد هنا على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر انتشار تلك الأسلحة ، وعلى وجه الخصوص معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) والتي تعد ركيزة للعمل متعدد الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي ، إضافة الى ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة ، خاصة فيما يتعلق في حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير أبحاثها وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تماشياً مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد دولة الكويت على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف ، وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يوفر السبيل الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي ، ويؤكد على محورية مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقاً للولاية التي حدّتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام 1978 .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية انعقاد مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والخروج من حالة الجمود التي تعاني منها الآليات الأممية والتي دخلت في عقدها الثاني من العجز عن إحراز أي تقدم ملموس تجاه القضايا والمواضيع المدرجة على جداول أعمالها ، مما يتطلب من كافة الدول الأعضاء إيجاد طرق وأساليب فعالة للتغلب على التحديات المتزايدة .

السيد الرئيس،،،

تعد مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في مناطق العالم جزءاً لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطريق للوصول الى الغاية الاسمي للأمم المتحدة ، إلا أن منطقة الشرق الأوسط مازالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف نتيجة امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة وانتهاكها لكافة القرارات الدولية التي تنص على ضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي ووجوب خضوع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما استمرت في رفضها لتنفيذ الالتزامات المتصلة بقرارات مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعامي 1995 و 2010 والذي نص بضرورة عقد مؤتمر مراجعة في عام 2012 ، والذي لم يعقد حتى الآن مما يؤكد تمادي اسرائيل في سياستها الراضية لاحترام الإرادة الدولية وكذلك رفضها للمصادقة والانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز ، وفي هذا الاطار يعرب وفد بلادي عن خيبة أمله لفشل مؤتمر المراجعة الأخير لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015، ونطالب جميع الدول الأعضاء بأهمية توافر الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود بغرض تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .

السيد الرئيس،،،

وفي هذا الإطار، ترحب دولة الكويت بتوصيات مجموعة العمل مفتوحة العضوية هذا العام في جنيف والمنشأة في إطار الجمعية العامة لبدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحياسة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وكذلك على ضرورة بذل كافة الجهود لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام 2018 ، وتخليد يوم 26 سبتمبر من كل عام كيوم دولي للإزالة التامة للأسلحة النووية وهو ما تم إعادة تأكيده خلال الاجتماع رفيع المستوى في هذا الصدد الأسبوع الماضي.

السيد الرئيس،،،

ان التقدم المحرز في بعض الميادين يبعث على الأمل في جدوى استمرار الجهود الدولية والإقليمية ومواصلتها في السعي نحو خلق اطر قانونية منظمة تعالج الاثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة بأنواعها وتضع حلولاً مستدامة لضمان تجنب العالم وشعوبه مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة.

وفي الختام ، يأمل وفد بلادي بأن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة ، وأن تهدف الى التوصل الى توافق ، وذلك حتى نصل الى اليوم الذي نحتفل فيه بالتخلص من كافة الأسلحة النووية و باقي أسلحة الدمار الشامل، بما يحقق طموحات وتطلعات شعوب العالم نحو السلم والامن الدوليين

وشكرا السيد الرئيس ،،،